ترجمات RCD

4

المحور المناهض للدولار
خطط روسيا والصين لتجنب القوة الاقتصادية الأميركية

تأليف: زنكيان زو لي وميهيلا بابا

ترجمة

عمّار كريم

المحور المناهض للدولار

خطط روسيا والصين لتجنب القوة الاقتصادية الأميركية

تأليف: زنكيان زو لي[1]* وميهيلا بابا[2]**

ترجمة: عمّار كريم

تستولي القوات الروسية على أراضٍ في جميع انحاء أوكرانيا، وتقصف أهدافاً عسكرية ومدنية وتقترب شيئاً فشيئاً من الاستيلاء على العاصمة الاوكرانية كييف. كان ردّ الفعل الدولي بإزاء قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بغزو أوكرانيا غاضباً. أمّا حلفاء الولايات المتحدة فهم متفقون على إدانة هذا الغزو. وفي السياق نفسه، قاد الرئيس الاميركي جو بايدن المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات تأديبية على النخب والشركات الروسية في محاولة لشل الاقتصاد الروسي، وفرض تغيير مسار الحرب. ولكن، حتى الآن، فشلت جميع الاجراءات في إجبار روسيا على وقف إطلاق النار او الانسحاب.

بعد مضي مدة وجيزة على الحرب الروسية الأوكرانية، لا زلنا نترقب ما الذي سيفعله بوتين إذا ما أثارت العقوبات المفروضة على روسيا استياءً شعبياً كبيراً داخل روسيا. ولكن، في الوقت نفسه، قد يأتي فرض العقوبات التأديبية، بطريقة أخرى، بنتائج عكسية؛ إذ أن استعراض جو بايدن للقوة الاقتصادية الأميركية سيقود إلى تشجيع روسيا وخصوم الولايات المتحدة الآخرين، وفي مقدمتهم الصين، إلى محاولة منع الولايات المتحدة من القوة ذاتها التي تجعل من العقوبات وسيلة مؤثرة، ومن ثم، ناجعة لردع روسيا. إذ ستسرّع روسيا والصين من مبادرات إزالة الدولار (de-dollarize) من اقتصاداتهما، وبناء مؤسسات وهياكل بديلة من شأنها أن توفر الحماية لهما في خِضم فرض العقوبات، وتهدِّد، في الوقت نفسه، مكانة الدولار كعملة مهيمنة على العالم. لذا، فإن عدم تضافر جهود الغرب سيجعل الولايات المتحدة تكافح من أجل الوقوف بوجه هذا التحرُّك الذي تقوده روسيا والصين، بينما ترى تراجع مكانتها كقوة مهيمنة على العالم.

إن تفوق الدولار الأميركي في النظام المالي العالمي، مدعوماً بالأسواق الأميركية النشطة، والقوة العسكرية الأميركية المتفوقة على نظرائها من الدول الكبرى، تجعل أي عقوبات

(1)* زنكيان زو لي (Zongyuan Zoe Liu) هو زميل الاقتصاد السياسي الدولي في مجلس العلاقات الخارجية.

(2)** ميهيلا بابا (Mihaela Papa) أستاذ مساعد متعاون في التنمية المستدامة والحوكمة العالمية في مدرسة فليتشر بجامعة تافتس/ الولايات المتحدة.

تفرضها واشنطن مؤثرة. علاوة على ذلك، لم تقترب أي من العملات الأخرى، بما فيها اليورو واليوان، من إزاحة الدولار من موقعه الرئيس على عرش الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية. فالدولار هو العملة الاحتياطية الأكثر انتشاراً على مستوى العالم، فهو العملة المشتركة (عملة الفواتير الدولية) الرئيسة في التجارة الدولية، والرائدة عبر المؤسسات المالية العالمية، والمهيمن على أسواق الأسهم العالمية، وأسواق السلع، وتمويل التنمية، والودائع المصرفية، واقتراض الشركات العالمية. ففي أوقات الأزمات، يلجأ الناس في جميع أنحاء العالم إلى الدولار بوصفه خيارهم الأول، وكعملة تمثل الملاذ الآمن لهم. من ثم، إن تمتُّع العملة الأميركية (الدولار) بهذه الميزات، يجعل العقوبات الأميركية تستأصل، بشكل فعّال، القوة المالية للمعتدي الأجنبي، وتمنعه من زيادة رأس ماله في الأسواق العالمية لتمويل أنشطته.

قد تكون روسيا هي المدافع الأكثر صراحةً ووضوحاً عن قضية التخلص من هيمنة الدولار، إلا أن أجندتها تحظى بقبول كبير بين الدول الكبرى. وإنَّ التزام الصين بتنويع احتياطاتها من عملات الأجنبية، وتشجيع المزيد من التعاملات باليوان، وإصلاح نظام العملة العالمي من خلال التغييرات في صندوق النقد الدولي، يعزز الاستراتيجية الروسية. من جانب آخر، يحفز تدهور العلاقات الأميركية الصينية بكين على الانضمام إلى موسكو لبناء نظام مالي عالمي موثوق يستبعد الولايات المتحدة. إن مثل هذا النظام سيجذب، دون أدنى شك، البلدان التي ترزح تحت وطأة العقوبات الأميركية. وهذه الخطوة قد تجذب حتى حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيون الذي يأملون في الترويج لعملاتهم الخاصة على حساب الدولار. بناءً عليه، يجب على إدارة جو بايدن، عند فرضها للعقوبات، أن تفكر ليس فقط بكيفية تأثير مثل هذه الإجراءات في مسار الحرب في أوكرانيا، بل أيضاً في كيفية تأثيرها في تغيير النظام المالي العالمي.

التخلُّص من نير الدولار

على مدى عقدٍ من الزمان، ظل صُنّاع السياسة الروس حذرين بشأن هيمنة الدولار. ففي عام 2012، عّبر سيرغي ريباكوف نائب وزير الخارجية الروسي عن قلق روسيا بشأن هيمنة الدولار على التجارة الدولية. وبعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 من قبل روسيا، وسّعت إدارة باراك أوباما نطاق العقوبات المفروضة على روسيا، مستهدفة بذلك العديد من البنوك الروسية الكبيرة، فضلاً عن شركات الطاقة، وهيئات الدفاع، ورجال الأعمال الأثرياء المقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وفي مقابل ذلك، تمثل رد الفعل الروسي على هذه العقوبات باتخاذها خطوتين تتعلقان بالبنية التحتية المالية للتقليل من أثر وقع العقوبات والحفاظ على استقلالها المالي إذا ما مُنعت من

نظام «سويفت» (SWIFT)[3] الذي يوفر وسطاً يسمح للبنوك من خلاله بإجراء التبادلات المالية مع بعضها البعض. تمثلت الخطوة الأولى بإقامة نظام دفع وطني مستقل يعمل كبديل لمنصات الدفع العالمية مثل «فيزا» و«ماستر كارد». أما الخطوة الثانية فقد تمثلت بوضع نظام مراسلة مالي مملوك لروسيا يُدعى «نظام المراسلات المالية» ويُعرف باختصار (SPFS)[4]، وهو نسخة روسية من نظام «سويفت».

أصبح نظام تحويل المراسلات الروسي جاهزاً للعمل بشكل كامل في عام 2017. وبات يُجري المعاملات المصرفية بأي عملة. وفي كانون الأول (ديسمبر) 2021، كان لدى نظام (SPFS) 38 مشاركاً أجنبياً من تسع دول. ومن ثم، أصبح هذا النظام، منذ آذار (مارس) 2022، يضم أكثر من 399 مستخدماً، بما في ذلك 20 مصرفاً بيلاروسياً، ومصرف أرشيدبانك الأرميني، وبنك قيرغيزستان الآسيوي. وتتمتع الفروع التابعة للمصارف الروسية الكبيرة في المانيا وسويسرا، وهما أكبر مركزين للقوة المالية في أوروبا، بإمكانية الوصول لنظام (SPFS). وتتفاوض روسيا في الوقت الحالي مع الصين للالتحاق بركب هذا النظام. إن هذه البنية التحتية المالية البديلة تتيح للشركات والافراد الروس الاحتفاظ ببعض الوصول، وإن كان محدوداً، إلى الأسواق العالمية على الرغم من العقوبات المفروضة على روسيا.

منذ عام 2018، خفّض مصرف روسيا، إلى حد كبير، من حصة الدولار في احتياطات النقد الأجنبي لروسيا، من خلال شراء الذهب، واليورو، واليوان. كما قامت روسيا أيضاً بسحب الكثير من احتياطاتها من سندات الخزانة الأميركية، إذ خفّض مصرف روسيا حيازته من سندات الخزانة الأميركية، بين آذار (مارس) وأيار (مايو) 2018 من 96.1 إلى 14.4 مليار دولار. وفي بداية العام 2019، خفّض المصرف الروسي من أرصدته بمقدار 101 مليار دولار، أي أكثر من نصف أصوله الحالية. وفي عام 2021، بعد فرض إدارة جو بايدن عقوبات جديدة على موسكو، أعلنت روسيا قرارها الذي يقضي بإزالة أصولها المقيّمة بالدولار بالكامل من صندوق الثروة الوطني البالغة قيمته 186 مليار دولار، وهو صندوق ثروة سيادي روسي رئيس.

تعهد الرئيس الروسي بوتين، منذ بداية فترته الرئاسية الرابعة في عام 2018، بالدفاع عن السيادة الاقتصادية لدولته ضد العقوبات الأميركية وعن السياسات التي من أولويتها قيادة الاقتصاد الروسي بعيداً عن الدولار. ودعا

(3) هو مختصر لـ (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication)، وتُعرف بجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك. وهي جمعية تعاونية بلجيكية تقدم خدمات تتعلق بتنفيذ المعاملات المالية والمدفوعات بين البنوك في جميع أنحاء العالم. وتتمثل وظيفتها الأساسية في العمل كشبكة مراسلات، يتم من خلالها بدء المدفوعات الدولية. (المترجم).

(4) تأسس نظام SPFS الروسي في العام 2014، من قبل البنك المركزي الروسي، بعد أن هددت حكومة الولايات المتحدة بفصل روسيا عن نظام SWIFT، إثر احتلالها لشبه جزيرة القرم الأوكرانية، فيما نُفّذت أول معاملة باستخدام الشبكة، في كانون الأول (ديسمبر) بالعام 2017، وفي 2018 ضمت الشبكة أكثر من 400 مؤسسة روسية، معظمها من البنوك. (المترجم).

إلى «التحرر» من «عبء» الدولار في تجارة النفط العالمية والاقتصاد الروسي، لأن احتكار الدولار الأمريكي كان «غير موثوق به» و«خطر». في تشرين الأول (أكتوبر) 2018، دعمت إدارة بوتين خطة مصممة للحد من تعرض روسيا للعقوبات الأميركية في المستقبل من طريق استخدام عملات بديلة في المعاملات الدولية. ومنذ ذلك الحين، توقفت شركات الطاقة الروسية الكبرى عن استخدام الدولار، إذ باعت شركة غازبروم نفت، وهي ثالث أكبر منتج للنفط في روسيا، صادراتها إلى الصين باستخدام عملة اليوان الصيني عام 2015. وفي عام 2019، قامت شركة روسنفت، وهي أكبر شركة نفط وغاز في روسيا، بتحويل كل عقود التصدير من الدولار إلى اليورو. فضلاً عن ذلك، فقد حلّت عملة اليورو محل الدولار، بالفعل، بوصفها العملة الأساسية بين روسيا والصين. تكشف بيانات مصرف روسيا أنه بحلول نهاية عام 2020، تم تسوية أكثر من 83٪ من الصادرات الروسية إلى الصين باليورو. وفي شهر شباط (فبراير) 2022، أبرمت روسيا مع الصين عقداً مدته 30 عاماً اتفقت بموجبه على استخدام عملة اليورو في مبيعات الغاز المتعلقة بخط أنابيب جديد يربط الدولتان، والذي سيبدأ العمل به في العامين او الثلاثة أعوام المقبلة.

تستعد روسيا في الوقت الحالي للإعلان عن عملة رقمية مدعومة من الدولة يمكنها الالتفاف على الدولار. ويمكن للكيانات الروسية الخاضعة للعقوبات أن تتبادل، تجارياً، بشكل مباشر مع أي شخص يرغب بقبول الروبل الرقمي بدون تحويله، مسبقاً، إلى دولار. ومن ثمّ تجاوز النظام القائم على الدولار تماماً. ووفقاً لورقة استشارية صادرة عام 2020 عن بنك روسيا بشأن الروبل الرقمي، ستدعو الحكومة الروسية المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل البورصات والمؤسسات الائتمانية، للالتحاق بركب شبكة الروبل الرقمية. ومن ثمّ، يمكن أن يوفر هذا الترتيب للمصارف الروسية مصدراً بديلاً للوصول إلى السيولة الدولية ويقلل من التعرض للعقوبات الأميركية.

تنامي التحالف المناهض للدولار

قد تكون المبادرات أحادية الجانب، التي تطلقها روسيا للهروب من قبضة الدولار، دفاعية في طبيعتها، لكنها، وفي الوقت نفسه، تعمل أيضا مع بعض البلدان [في مقدمتها الصين] لتبقى بمنأى عن هيمنة الدولار. هذه التحالفات تشكل، على المدى البعيد، خطراً على سطوة الدولار في التجارة الدولية، ومن ثم، تُهدِّد القيادة العالمية للولايات المتحدة. وفي السياق ذاته، عضّدت الرغبة المشتركة بين روسيا والصين، في مسألة التقليل من الاعتماد على الدولار، العلاقة بينهما؛ إذ ساعد التبادل الثنائي للعملات، بين البنكين المركزيين الروسي والصيني، روسيا على تجاوز تأثير العقوبات الأميركية التي فُرضت عليها عام 2014،

وسهّل التجارة الثنائية والاستثمار بينهما. وفي عام 2016، دعا ديمتري ميدفيدف رئيس الوزراء الروسي إلى توحيد وتنسيق الجهود فيما يتعلق بأنظمة الدفع الوطنية للبلدين، وناقش إمكانية الإعلان عن نظام دفع جديد عابر للحدود بين روسيا والصين للتسويات المباشرة باليوان والروبل. وفي عام 2018، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا والصين «أكدتا اهتمامهما في استخدام عملات وطنية أكثر نشاطاً في المدفوعات المتبادلة».

في عام 2019، رفعت الصين مستوى روابطها مع روسيا إلى «شراكة استراتيجية تنسيقية شاملة لعصر جديد»[5]، وبذا، ارتقت العلاقات الثنائية بين البلدين إلى أعلى مستوياتها. تلا ذلك، استثمار البنك المركزي الروسي 44 مليار دولار في اليوان، ممّا زاد حصتها في احتياطات النقد الأجنبي لروسيا من 5٪ إلى 15٪ في الربع الأول من العام 2019. تبلغ الحيازة الروسية لليوان ما يقارب 10 أضعاف المتوسط العالمي وتشكل ما يربو على ربع احتياطات اليوان العالمية. وفي السياق ذاته، قامت كل من روسيا والصين بإبرام اتفاقية تزيد من استخدام عملاتها الوطنية في التجارة عبر الحدود إلى 50٪ في عام 2021. وفي هذا الصدد، دعا سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي الصين إلى العمل مع روسيا للتقليل من اعتماد البلدين على الدولار وأنظمة الدفع الغربية بشكل عام. علاوة على ذلك، سمحت الحكومة الروسية لصندوق الثروة السيادي الروسي للاستثمار في احتياطات اليوان وسندات الدولة الصينية. ويأمل صُناع القرار الصينيون بأن تساعد الشراكة مع روسيا في توسيع نطاق البنية التحتية المالية القائمة على اليوان، للحد الذي يجعل من الصين منافساً لنظام «سويفت» ونظام الدفع بالبطاقات المصرفية المنافسة، ومن ثم، تدعيم مكانة اليوان كعملة احتياطية، تحقيقاً للاستقلال المالي للصين.

يُنافح بوتين من أجل توسيع مثل هذه البنية التحتية المالية البديلة من طريق عقد صفقات مع الدول الأخرى غير الصين. ففي عام 2019، قامت روسيا بتعشيق أنظمة التبادلات المالية بينها وبين إيران، ومن ثم، تجاوز نظام «سويفت» من خلال السماح لبنوك كلا البلدين بإجراء المراسلات والتبادلات المالية العابرة للحدود. لم يقتصر التحرك الروسي لإزاحة الدولار على الصين وإيران فحسب، إذ ناقشت روسيا مع تركيا إجراء تبادلات مالية وتجارية بينهما بعملتيهما الروبل والليرة. علاوة على ذلك، قدمت روسيا نسختها الخاصة من نظام «سويفت» للبنوك في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي[6]، وأعربت عن اهتمامها بتوسيع هذا

(5) تم الإعلان عن «شراكة استراتيجية تنسيقية شاملة لعصر جديد» في يوم 5 حزيران (يونيو) 2019 ، وذلك في اجتماع القمة الذي جمع بين الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو. وجاء ذلك بعد إجراء تقييم للعلاقة بين البلدين على مدى سبعين عاما ، واستند هذا الإعلان على مبادئ أبرزها التمسك بمفهوم حسن الجوار والتعاون المربح للبلدين. (المترجم).

(6) اتحاد اقتصادي يضم كل من روسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق

المشروع ليشمل العالم العربي وأوروبا. استمرت روسيا في محاولاتها لإزاحة الدولار، وهذه المرة في المنتديات المتعددة الأطراف مثل مجموعة البريكس (التي تضم كل من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا)، ومنظمة شنغهاي للتعاون. وفي السياق ذاته، قام بنك التنمية الجديد، المرتبط بمجموعة البريكس، بجمع الأموال بالعملات المحلية للدول الأعضاء كجزء من سعيه إلى «الابتعاد عن تغوّل العملة الصعبة». وفي عام 2020، أكد أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون على أهمية استخدام العملات الوطنية في التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة. وناقشوا إمكانية إنشاء بنك وصندوق تنمويين. وتأسيساً على ذلك، يمكن لروسيا والصين توظيف هذه المنتديات المتعددة الأطراف لإنشاء تحالف واسع مناهض للدولار، مع وعود باستقلال مالي أكبر للجميع وتقليل الاعتماد على الدولار.

تدعيم الدولار

يجب على إدارة بايدن أن تأخذ هذا السياق الأشمل بعين الاعتبار، لأنه يحدد الطريقة المثلى للضغط على روسيا للانسحاب من أوكرانيا. نعم، قد تساعد العقوبات الإضافية القاسية والصارمة المفروضة على روسيا أوكرانيا على المدى القصير، لكنها، على المدى البعيد، تخاطر بتسريع الحِراك المناهض للدولار الأوسع نطاقاً، ومن ثم، تُضعف القيادة العالمية الأميركية بشكل أساس. فضلاً عن ذلك، على الولايات المتحدة، إذا ما أرادت الحفاظ على أسس القوة المغذية للهيمنة الأميركية والحفاظ على الدولار الأميركي كسلعة مستقرة لا غنى عنها للاستقرار المالي العالمي، أن تعزز النظام المالي العالمي القائم على الدولار الأميركي. ويمكن لإدارة جو بايدن أيضاً الحفاظ على تفوق العالمي للدولار الأميركي من طريق التخفيف من حدة التوترات مع الصين وتشجيع الأخيرة على استخدام نظام «سويفت» بدلاً عن التحول إلى أنظمة بديلة تنافس الدولار. وعلى الولايات المتحدة أن لا تنتهج سياسات من شأنها أن تفضي إلى الفكاك المالي عن الصين. علاوة على ذلك، على الجهات الناظمة للقطاع المالي في الولايات المتحدة الاستجابة لطلبات نظرائهم الصينيين لتعزيز الاتصال والتعاون بشأن لوائح وقوانين السوق. وعلى المسؤولين الأميركيين تشجيع المزيد من الشركات الصينية على الانخراط في أسواق الأسهم الأميركية، وكل ما من شأنه أن يحفز الصين على دعم استقرار الأسواق المالية العالمية القائمة على الدولار.

على الولايات المتحدة إضعاف أُسُّ القوة الروسية والمتمثلة بالعائدات من صادرات النفط والغاز. وفي هذا الصدد، يعدُّ تعاون الولايات المتحدة مع أوروبا في مجال الطاقة أمراً لا غنى عنه في التقليل من الاعتماد الأوروبي على

وهي كل من: بيلاروسيا ، وأرمينيا ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان. (المترجم).

توريدات الطاقة الروسية. ولبلوغ هذه الغاية، يجب على إدارة بايدن، على المدى القريب، توفير امدادات طاقة بديلة لحلفائها في أوروبا ومنطقة آسيا – المحيط الهادئ. أمّا على المدين المتوسط والبعيد، فعلى الولايات المتحدة أن تعمل مع حلفائها لمواجهة صادرات الطاقة النووية الروسية. فالهيمنة الروسية المطلقة على صادرات الطاقة النووية على المستوى العالمي (تملك 60٪ من حصة السوق العالمية في هذا النوع من الطاقة) تسمح لها بتدعيم سيطرتها على تكنولوجيا الطاقة النووية وامدادات الوقود في أوقات التوترات الجيوسياسية. بناءً عليه، فإن على الكونغرس تعزيز قدرة بنك التصدير والاستيراد الأمريكي على تطوير شراكات مبتكرة بين القطاعين الخاص والعام، وتقديم المزيد من الدعم المالي للشركات الأميركية في سوق صادرات الطاقة النووية.

على الولايات المتحدة، وتحديداً الكونغرس، تمكين مؤسسة تمويل التنمية التابعة للحكومة الأميركية لتصبح مصدراً موثوقاً برأس المال بالنسبة للأسواق الناشئة والبلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. يعدُّ تمويل التنمية أداة مهمة لكنها غير موظَّفة بما يكفي في مجال الإدارة الاقتصادية الناجحة. ولما كانت روسيا تمضي قُدماً في جهودها لإزاحة الدولار من خلال مؤسسات التنمية متعددة الأطراف، فإنَّ على الولايات المتحدة أن تستجيب لهذا التحدي، وهذه الاستجابة لن تتحقق إلا بإبراز أهمية مؤسسة تمويل التنمية التابعة للحكومة الأميركية، والعمل مع مؤسسات التنمية في الدول الحليفة للولايات المتحدة، مثل بنك اليابان للتعاون الدولي لتدعيم دور الدولار الأميركي وقيادة الولايات المتحدة في التمويل الإنمائي الدولي.

بناءً عليه، فإن الاقتصاد الأميركي القوي هو الأداة الأكثر فعّالية، ومصداقية، في مواجهة خصوم الولايات المتحدة الذين يسعون إلى تقويض الثقة بالدولار. فالبلدان والشركات تمتثل للعقوبات لأنها تسعى إلى الاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى الأسواق الأميركية والدولار، والنظام العالمي الأشمل الذي تقوده الولايات المتحدة.

الناشر: مجلة الفورين افيرز

Foreign Affairs

(March 7, 2022)

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مركز الرافدين للحوار :(R.C.D)

مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات السياسية والثقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها. ويمثل المركز فضاءً حرًا للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظف مخرجاته للضغط على صُنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

رقم شهادة التأسيس(3240) في (17/ 8/ 2017) الصادرة من الامانة العامة لمجلس الوزراء

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252